أثر السياسة الضريبية البريطانية على الزراعة في العراق(1914-1921)

م.م حسين ناظم هادي الكلابي أ.د علي حمزة الحسناوي
جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم التاريخ

ملخص

حضت الضرائب الزراعية باهتمام كبير من قبل سلطات الاحتلال البريطانية، لما توفره هذه الضرائب من أموال طائلة لها، لذلك سعت السلطات البريطانية للحصول على اكبر قدر ممكن من الاموال من خلالها، فقد انهجت سياسات ضريبية ظالمة اتجاه الزراعة في العراق مما ادى الى تدهور هذا القطاع المهم الذي يعمل به اغلب ابناء الشعب العراقي آنذاك.

وعلى الرغم من كثرة الضرائب الرسوم المفروضة على الزراعة، الا ان لم يصرف على تطوير الانتاج الزراعي في العراق خلال حقبة الاحتلال الا نزرا قليلا يكاد لا يذكر، لذلك وطبقا لأنظمة الضرائب العالمية فان هذه الاموال التي تجبى من الضرائب لا تعد ضرائب، لان الغرض من فرض الضرائب طبقا لتلك الانظمة تحقيق منفعة عامة من خدمات وغيرها لدافع الضريبة وهذا ما لا نجده في السياسة الضريبية البريطانية اتجاه الزراعة.

Summary

Agricultural taxes were given great attention by the British occupation authorities, because these taxes provided them with huge amounts of money. Therefore, the British authorities sought to obtain as much money as possible through them. Unjust policies imposed on agriculture In Iraq led to the deterioration of this important sector. Where most construction works Those Iraqi people

Despite the large number of strikes and fees Imposed on agriculture, little was spent on developing agricultural production in Iraq during the occupation of the Emirates. Therefore, according to international tax systems, this money that is Incurred from taxes is not considered as sacraments because the supply from imposing taxes Is a layer of those systems. Achieving a general slap in the face of services and other tax payers, and this is what you do not find in the British tax policy for agriculture

المقدمة:

انتهجت السلطات البريطانية سياسة ضريبية اقل ما يقل عنها انها ظالمة اتجاه الزراعة بعد احتلالها لكل اجزاء العراق، اذ شكلت الضرائب الزراعية محور اهتمام السلطات البريطانية التي سعت بكل الوسائل الى اغتراف الاموال منها على شكل ضرائب من اجل سداد نفقات قواتها والاجهزة الادارية التابعة لها في العراق،

لذلك شكلت تلك الضرائب ضغطا كبيرا على الزراعة والعاملين فيها، مما ولد انخفاض في الانتاج الزراعي خلال عهد الاحتلال البريطاني للعراق.

يحمل موضوع السياسة الضريبية البريطانية المفروضة على الزراعة وأثرها على هذا المجال أهمية كبيرة كونه يمس اكبر طبقات المجتمع العراقي آنذاك، وانطلاقا من هذه الاهمية كان لابد من دراسة هذا الموضوع ومعرفة اهم الضرائب المفروضة على الزراعة وأثرها على هذا المجال الاقتصادي، لذلك اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه على مقدمة ومحورين وخاتمة جاء المحور الاول ليتضمن اهم الضرائب والرسوم المفروضة على الزراعة وآلية فرضها، اما المحور الثاني فقد حمل في طياته اهم الأثار التي نجمة عن هذه الضرائب ودورها في تراجع الانتاج الزراعي، وحملت الخاتمة اهم ما توصل اليه الباحث من استنتاجات تخص الموضوع.

اعتمد الباحث في كتابة هذا البحث على مجموعة كبيرة من المصادر جاء في مقدمتها الوثائق غير المنشورة المتمثلة بملفات البلاط الملكي التي اضافت للبحث معلومات قيمة، والوثائق المنشورة مثل مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة من القائد العام او بتفويض منه من 11 مارج سنة 1917 الى 30 سبتمبر 1920، والتي ارفدت البحث بمعلومات قيمة وغطت العديد من جوانبه، كما كان للرسائل والاطاريح الجامعية دورا مهما في رفد البحث بمعلومات قيمة مثل رسالة اسماعيل نوري مسير الربيعي الموسومة تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني(1921-1932)، وكان للكتب العربية والمعربة دور لا يقل اهمية عن باقي المصادر مثل كتاب علي ناصر حسين المعنون الادارة البريطانية في العراق (1914-1921)، كما كان للبحوث والمقالات المنشورة دورا برفد البحث بمعلومات قيمة، فضلا عن الصحف التي كانت ذات اهمية في تغطية بعض جوانب البحث مثل جريدة العرب ، وغيرها من المصادر التي كان لها الدور الابرز في اظهار البحث بهذا الشكل الذي بين ايديكم الان.

اولا: الضرائب المفروضة على الزراعة :-

تعد الضرائب الزراعية من أهم الضرائب التي اعتمدت عليها سلطات الاحتلال في تمويل جيوشها وموظفيها، اذ اهتمت السلطات البريطانية بجبايتها منذ الايام الاولى لها في العراق، وشكلت وارداتها حوالي ثلثي واردات سلطات الاحتلال البريطانية من الضرائب، واختلفت وتنوعت الضرائب التي فرضت على الزراعة فمنها ما كان موجودا قبل الاحتلال البريطاني ومنها ما استحدث في عهدها، وفيما يلي أهم أنواع الضرائب والرسوم المفروضة على الزراعة والفلاحين بصورة عامة :

1-ضريبة الاراضي (العشر) :-

تعد ضريبة الاراضي او العشر اهم الضرائب التي فرضتها السلطات البريطانية بعد احتلالها للعراق على الاطلاق[1]، اذ كانت ذات مردودات مالية كبيرة، ولم تكن هذه الضريبة وليدة الاحتلال البريطاني انما تعود الى عهود سابقة، ففي العهد العثماني شهدت الضريبة تطورا مهما وأخذت تفرض بأعلى مما كان مخصص لها اي العشر اذ فرضت بنسب مختلفة على جميع الاراضي، وبعد الاحتلال البريطاني، اتبعت السلطات البريطانية نفس اساليب السلطات العثمانية في جباية هذه الضريبة، غير انها حاولت جهد امكانها في ظل الظروف الجديدة ان تغير تلك الاساليب واستخدامها في تحقيق مصالحها[2]، لذلك سعت السلطات البريطانية لاستيفاء هذه الضريبة بشكل اكثر تنظيما بحيث يؤمن لها مبالغ ضخمة ، وكانت من اهم هذه الخطوات السعي لوضع ضريبة ثابتة على جميع الاراضي[3]، لذلك كانت باكورة اعمال السلطات البريطانية في العراق اجراء احصاء بأولئك الذين لم يدفعوا الضرائب للسلطات العثمانية مستعينين بعدد من شيوخ العشائر[4]، لكن رغم ذلك فان التقدم في هذا الشأن

كان بطيئا[5]، لذلك فان ضريبة العشر لم تكن ثابتة في سنوات الاولى للأحتلال البريطاني، وخير دليل على ذلك قول وزير الواردات البريطاني في عام 1919" **بأنه لا يعتقد ان طلب فرض ضريبة ثابتة يعد امرا مستحيلا فان هذه الضريبة تكون مرغوبة بصفة مؤكدة وعامة من الملاكين الذين يملكون الاراضي التي تسقى سيحا** "[6].

لأجل وضع يدها على جميع الاراضي العراقية اصدرت السلطات البريطانية في الثاني والعشرين من اذار 1918 بيانا اعلنت بموجبه احكام سيطرتها على جميع الاراضي الاميرية واعتبارها ملكا لها، كما منعت بموجبه تسجيل الاراضي وتحويلها الى اشخاص اخرين في اثناء سنوات الحرب العالمية الاولى، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الاراضي، وخوفا من سيطرت اشخاص من غير العراقيين عليها[7].

كانت شروط ملكية الاراضي والضرائب المفروضة عليها للسلطات البريطانية لا تختلف طبقا لاختلاف صنوف الاراضي ، فالقاعدة بالنسبة للأراضي الملك (الطابو) كان يفرض عليها ضريبة تقدر بالعشر 10% من قيمة منتوج الارض سنويا، اما بالنسبة للأراضي الاميرية فكان تختلف من منطقة الى منطقة اخرى[8]، اذ فرضت في بغداد بمقدار من 20% -30% من المحصول ، وفي الحلة بلغت 30% من المحصول ، وفي كربلاء بلغت 30% من المحصول، وفي المنتفق بلغت 27.5% من المحصول، وفي الموصل بلغت 17.5% من المحصول، وفي الكوت بلغت 20%-25% من المحصول، وفي اربيل بلغت 17.5% من المحصول، وفي لواء الديلم (الانبار) بلغت 25%-30% من المحصول، وفي كركوك بلغت 15%-36% من المحصول، وفي الديوانية بلغت 25%-30% من المحصول، وفي ديالى بلغت 36% من المحصول السنوي هذه حصة السلطات من الضرائب[9]، ناهيك عن حصة الملاك سواء اشخاص او السلطات البريطانية[10].

الزمت السلطات البريطانية مستأجري الاراضي الاميرية بدفع ما في ذمتهم من مبالغ مستحقة وان الكثير من المزارعين ضيق الخناق عليهم الى اقصى حد، اذ اصدرت السلطات البريطانية بيانا في الثامن عشر من كانون الاول 1918 اكدت فيه على مستأجري الاراضي الاميرية ضرورة الاسراع بدفع الاموال المستحقة عليهم وأكدت على ان يتم ذلك عن طريق الحاكم السياسي او من ينوب عنه[11].

لجات السلطات البريطانية في الخامس من كانون الثاني 1920 الى أصدر بيان خاص كان الغرض الرئيسي من اصداره تنظيم الاراضي لتسهيل جباية الضرائب منها، وأكد على ضرورة تسجيل الاراضي، كما ذكر ان جميع الاراضي مكلفة بدفع الضريبة الى السلطات ، ويجوز ان تقدم الضريبة نقدا او عينا او بعضها نقدا والبعض الاخر عينا حسبما يأمر الحاكم الملكي العام[12]، كما وضح البيان بعض الالفاظ التي تخص الاراضي وجاء فيه بان الاراضي تعني كل الاراضي مهما كان وجهات استعمالها وأينما كانت واقعة سواء كانت ارض مبني عليها في المدينة او قرية، كما ذكر ان الضريبة هي الحصة التي تستحقها السلطات من الحاصلات الارض بموجب القانون سواء كانت الحاصلات طبيعية او حاصلات من الزراعة، وان صاحب الطابو هو الشخص الذي له حق التصرف بالأراضي الممنوحة له بموجب سند الطابو بمقتضى قانون الاراضي، كما ذكر ان جميع الاراضي مكلفة بدفع الضريبة الى السلطات[13]، لذلك اصبحت الاراضي الوقف (الوقف الديني) مجبرة على دفع الضرائب، وتقدر ضريبتها بالعشر 10% من حاصلاتها، بعد ان كانت معفية من ذلك في زمن الاحتلال العثماني[14]، فضلا عن اعطاء الحكام السياسيين صلاحيات واسعة في تقدير الضريبة على اي ارض في حال كانت ضريبتها لا تعود للسلطات[15]، مع العلم انه ليس هناك اي ارض لا تعود للسلطات، ولاسيما ان السلطات البريطانية عدت جميع الاراضي العراقية اراضي تابعة لها، وبالتالي فان هذه النقطة تحديدا كان الغرض منها اعطاء الحاكم السياسي صلاحيات واسعة في جمع الضرائب[16]، لذلك نلاحظ ان ضريبة الاراضي اخذت ترتفع من سنة الى اخرى، وخير دليل على ذلك عندما يقارن حاكم سامراء بين حصيلة ضريبة الارض في سامراء

سنة 1918-1919 وبينها في سنة 1919-1920 ويقول انها ارتفعت من (21.745 روبية) الى (165.449 روبية)[17].

لم تكن الطريقة التي ذكرناها الطريقة الوحيدة بل ان السلطات البريطانية فرضت ضريبة على بعض الاراضي حسب حاصلات تلك الاراضي، اذ فرضت على الخضراوات مبالغ تصل الى 10% من المحصول في كل موسم[18]، وفرضت الخمس 20% من المحصول على الفواكة، وتضمن التقرير الاداري البريطاني في عام 1917 اسماء هذه الفواكة وهي (الخيار، والتين، والرمان، والعنب، والمشمش، والبرتقال، والليمون، والعنجاص، والبطيخ، فضلا عن الذرة البيضاء، والذرة الصفراء، والسمسم، والعدس، والماش)[19]، اما الحنطة والشعير فكانت ضريبتها الخمس 20% من المحصول في الاراضي الاميرية التي تروى سيحا، اما الأراضي الاميرية التي تروى بالواسطة فتفرض عليها ضريبة العشر[20]، اما بخصوص ضريبة النخيل فقد فرضت السلطات البريطانية عليها في جنوب العراق ضريبة بمقدار روبية واحدة عن كل نخلة، وفي عام 1917 ارتفعت الى 30% من محصول الموسم من النخيل[21]، وبعد اكمال احتلال العراق فرضت السلطات البريطانية على النخيل ضريبة تتراوح من انتان الى ثمانية انات حسب النوعية، وطريقة الارواء، فقد فرضت ست انات على النخيل في الاراضي الاميرية وثلاثة انات على نخيل الاراضي الطابو[22]، وكانت الضريبة المفروضة على النخيل بلغت خمسة انات ونصف الانة عام 1918 وكان من المتوقع ان ترتفع الى اكثر من ثمانية انات خلال العام المقبل لكن هذا لم يحدث، اذ ان اعلى مقدار تم جبايته من ضريبة النخيل كان في عام 1919 هو سبعة انات ونصف الانة للنخلة المثمرة في بعض الاراضي الاميرية في المسيب ومناطق اخرى من الحلة واقل مبلغ جبي منها كان انتان للنخلة الواحدة في بعض مناطق ابي صخير التابعة للشامية[23]، اما الحبوب فقد اختلفت هذه الضريبة ومن منطقة الى اخرى لنفس المحصول، فعلى سبيل المثال فرض نصف طن من الشعير او الحنطة لكل دلو(وحدة قياس) في الدغارة، وخمس الطن من الحنطة والشعير في الشنافية[24]، كما فرضت ضريبة على زراعة الخشخاش بقيمة الخمس قبل ان يتم منع زراعته[25]، وفرضت ضريبة على التبغ تبلغ الخمس من المحصول كل موسم[26].

اختلفت قيمة ضريبة الاراضي على الاراضي المحروثة (العمار) عن الاراضي غير المحروثة (الخراب) فالأولى حددت قيمتها بانتان لكل شجرة، اما الثانية فحددت بأربعة انات لكل شجرة، لكنها خفضت الى انتان وست بنزات بعد ذلك، من اجل تخفيف الضغط على العشائر[27]، كما كانت الضريبة المفروضة على الاراضي تتفاوت بين منطقة ومنطقة اخرى بين الفرات الاوسط والمنتفك، وذلك لان تلك السياسة كانت مرتبطة بمواقف بعض شيوخ العشائر، لو اخذنا سنة 1918 على سبيل المثال وقارنا ما تم جبايته من هذه الضريبة في منطقة الفرات الاوسط مع منطقة المنتفك نجد ان الفارق كان كبيرا مقياسا بعدد سكان تلك المناطق، اذ بلغ عدد سكان المنتفك327.000 نسمة بينما كان عدد سكان الفرات الوسط حوالي 563.000 نسمة، ومساحة الاراضي المزروعة في المنتفك 4.710 كم2 بينما بلغت بالفرات الاوسط حوالي 11.510 كم2، اما ضريبة الاراضي المفروضة على المنتفك كانت(1236960 روبية) بينما بلغت في الفرات الاوسط حوالي(6288020 روبية) يرجع سبب هذا التفاوت كما ذكرنا الى قوة عشائر المنتفك مقارنة مع العشائر الاخرى لذلك كانت السلطات البريطانية تتوجس كثيرا منهم وحاولت دائما عدم اثارتهم ضدها[28].

يذكر ان ضريبة الاراضي فرضت على الاراضي التي تعود ادارتها الى السلطات مباشرة وهي الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو او الممنوحة بالزمة، اذ تحال الى الملتزمين بصورة مقطوعة ويفرض عليهم بدل ايجار حسب طبيعة الارض ودرجة خصوبتها وموقعها من حيث البعد والقرب من الاسواق وطريقة الارواء[29]، لكن هذا لا يعني ان الاراضي الطابو كان لا يفرض عليها الضرائب، بل كانت ايضا تفرض عليها ضريبة العشر او حسب المحاصيل كما ذكرنا سابقا.

2-ضريبة المواشي (الكودة) :-

تعد ضريبة الكودة واحدة من اهم الضرائب التي فرضتها السلطات البريطانية على العراقيين وتحديدا اصحاب المواشي وغالبا ما يكونوا من الفلاحين ولم تكن هذه الضريبة وليدة الاحتلال البريطاني انما كانت تعود الى زمان بعيد جدا، وكانت تفرض في زمن الاحتلال العثماني بقيمة خمسة قروش ونصف كحد اعلى الى قرش ونصف كحد ادنى على اختلاف انواع المواشي، وبعد الاحتلال البريطاني لمدينة البصرة 1914 غيرت هذه الضريبة وأصبحت تجبى تحت اسم ضريبة الذبحية، وذلك بسبب رغبة السلطات البريطانية في تخفيض سعر اللحوم من أجل الجيوش البريطانية، ولم تجمع هذه الضريبة في مناطق جنوب العراق حتى عام 1919 وبقية تجمع ضريبة الذبحية بدلا عنها[30]، اذ كانت ضريبة الذبحية تبلغ خمسة روبيات عن كل راس غنم[31]، اما في باقي مدن العراق فقط فرضت منذ احتلال القوات البريطانية لها فقد فرضت في مدينة الموصل منذ الايام الاولى للأحتلالها وبقيمة ثمانية انات لراس الغنم الواحد، وروبية واحدة عن الجاموس[32]، اما في وسط وجنوب العراق فقد اخذت هذه الضريبة ترتفع بالتدريج فبعد ان كانت سبعة انات ونصف الانة ضريبة الذبحية تغيرت الى ضريبة الكودة في عام 1919 وارتفعت الى ثمانية انات عن كل راس غنم[33]، وفرضت على الابقار والجاموس والجمال بمقدار روبية واحدة عن كل راس[34]، ونظرا لصعوبة السيطرة على اعداد المواشي لان قطعان الماشية مشتته دائما[35]، لذلك ارتأت السلطات البريطانية ان تكلف شيوخ العشائر باستيفاء هذه الضريبة من عشائرهم مقابل دفع 3% من ايراداتها التي جبيت من عشائرهم مقابل خدمتهم هذه[36].

شهدت واردات ضريبة الكودة ارتفاعا كبيرا بين عامين 1918-1919 اذ بلغت وارداتها في عام 1917-1918 (998739 روبية) ارتفعت عام 1918-1919 (2557755 روبية)، ويرجع سبب هذه الزيادة الى اهتمام السلطات البريطانية بفرض هذه الضريبة بعد عام 1917-1918 مما ادى الى ارتفاعها سنة بعد اخرى[37].

مهما يكن من امر فان واردات هذه الضرائب الزراعية كانت ضخمة جدا، بل تعد هي الاكثر ورادات على الاطلاق، وفيما يلي جدول بأرقام ما تم جبايته من الضرائب الزراعية خلال سنوات الاحتلال البريطاني المباشر للعراق (1915-1920).

الجدول رقم (4)

واردات ضريبة الاراضي والضرائب الزراعية الاخرى (1915-1920)[38]

اسم الضريبة	1916-1915	1917-1916	1918-1917	1919-1918	1920-1919
ضريبة الاراضي والضرائب الزراعية الاخرى	2.555.967 روبية	2.186.555 روبية	7.934.295 روبية	21.747.430 روبية	19.827.290 روبية

يتضح من الجدول ان هناك تفاوت في واردات الضرائب الزراعية، يبدو ان هذا التفاوت يعود الى قوة سيطرت السلطات البريطانية في العراق، فمثلا ان ورادات السلطات البريطانية من الضرائب الزراعية في عام 1916-1917 تختلف عن وارداتها في عام 1917-1918، وذلك بسبب توسع رقعت الاحتلال لتشمل مناطق شمال

العراق بعد منتصف عام 1918، لذا من الطبيعي ان ترتفع وارداتها بحكم دخول مناطق جديدة في سيطرتها وفرض الضرائب الزراعية عليها مباشرة، كما يلاحظ ان واردات عام 1918-1919 سجلت اعلى نسبة من باقي الاعوام، يبدو ان سبب ذلك يعود الى السياسة الضريبية البريطانية التي شهدت تطورا كبيرا في هذا العام، فضلا عن قسوتها في جمع الضرائب مما جعل الفلاحين مضطرين الى دفع المبالغ المطلوبة منهم دون اعتراض، وهذا ما ادى الى ارتفاع كبير في واردات هذا العام، اما عن انخفاضها في العام التالي 1919-1920 يرجع بسبب الاضطرابات التي حدثت في العام 1920 قبيل وإثناء ثورة العشرين مما ادى الى عدم قدرة السلطات البريطانية على جباية كل الضرائب الزراعية وتهرب عدد من الفلاحين عن دفعها .

ثانيا : اثر السياسة الضريبية البريطانية على الزراعة :-

تعد الزراعة من المجالات الاقتصادية المهمة في العراق ابان الاحتلال البريطاني المباشر له، بل انها تتبوأ منزلة الصدارة بين المجالات الاقتصادية في العراق، فطبقا للإحصاءات التي اجرتها السلطات الاحتلال البريطانية في عام 1919 لسكان العراق فان عدد السكان العراق بلغ مليونين وثمانمائة الف نسمة، كان حوالي مليون وثمانمائة الف نسمة منهم يعملون بالزراعة، وتنقسم المليون الاخر بين نصف مليون سكان المدن والنصف الاخر قبائل بدو رحل[39]، وبصورة عامة فان حوالي 70% من سكان العراق ابان الاحتلال كانوا ممن يمتهنون الزراعة[40]، وهذا يعني ان الفلاحين كانوا يشكلون اكبر شريحة في المجتمع العراقي خلال السنوات الاحتلال البريطاني[41]، وبالتالي فان الفلاحين هم الاكثر تأثرا من السياسة الضريبية البريطانية في العراق خلال سنوات الاحتلال.

اعتقد الفلاحون ان مجيء البريطانيين قد يخفف عن كاهلهم حمل الضرائب العثمانية، لكن هم في اعتقادهم هذا اشبه بالمستجير من الرمضاء بالنار، اذ اتضح بعد مدة قصيرة من الاحتلال البريطاني خلاف ما كانوا يعتقدون[42]، فقد احس الفلاح العراقي ان الوضع الجديد الذي نجم عن خروج العثمانيين ومجيء البريطانيين لم يؤد الى تحسن ولو جزئي في حياته، بل على العكس تماما[43]، مارست السلطات البريطانية سياسة ضريبية اقسى بكثير من تلك السياسة التي اتبعها اسلافهم العثمانيين مع الفلاحين، وذلك من خلال الابقاء على الضرائب العثمانية الظالمة وزيادة انواعها ونسبها[44]، وأصبح عليه ان يتحمل عناء جديد فوق عنائه السابق اثقل كاهله الى حد كبير، فالفلاح الذي كان امام خيارين في عهد الاحتلال العثماني، اما تحمل ما هو عليه من وضع او الموت جوعا حسب وصف الرحالة انا يلانت(A.Blunt)، اصبح بعد الاحتلال البريطاني المباشر وباعتراف الوثائق البريطانية نفسها ملزما بدفع ضرائب اكثر من السابق وأداء اعمال شاقة بالسخرة (اي دون مقابل او مقابل اموال ضئيلة تكاد لا تذكر) والتنازل عن ارضه دون تعويض والرضوخ اكثر لكل اقطاعي متعاون مع السلطات البريطانية ليقتص منه[45].

كانت للسياسة الضريبية البريطانية انعكاسات مباشرة على الواقع الاقتصادي لأبناء الشعب العراقي[46]، ولاسيما على الفلاحين منهم، اذ تعددت وتنوعت الضرائب التي فرضت على الفلاحين حتى بلغ عددها عشرة ضرائب ورسوم حسب ما تذكره بعض المصادر لتشمل اغلب جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفلاح[47]، اذ فرضت السلطات البريطانية ضرائب ثقيلة على المزارعين تجاوزت ضرائب السلطات العثمانية التي كانت تفرض سابقا، تنفيذاً لسياسة الحكومة البريطانية القائمة على اساس بذل اقصى الجهود الممكنة للاقتصاد في الانفاق والاعتماد على خيرات العراق[48]، لذلك عملوا على جعل العراق حقل حنطة وأرضا يستنزفون منها الخيرات الاخرى[49].

كانت الزراعة في حالة سيئة خلال الاحتلال البريطاني، على الرغم من ما يتمتع به العراق من اراضي زراعية خصبة ومياه وفيرة وهذا ما ذكره هنري فوستر عن الحاصلات الهائلة بقوله" **فما ان تدعدغ سطح**

التربة حتى يتسم لك عن الغلة "[50]، وهذا ما اكده الرحالة الهندي كرستجي(C.M.Cursetjee) في رحلته الى البصرة عام (1916-1917) اذ قال " **عندما وقع بصرنا على منظر لمدينة البصرة رأينا وهي تنبثق من وسط الماء المحدق بها من كل جانب اشبة بمدينة البندقية (فينسيا) وتحيط بها بساتين النخيل المتراص الشوكية المتموجة ... وأول بيت وقع نظرنا عليه هو بيت نعمة الذي يقع في وسط حديقة كبيرة مليئة بنبات الدفلي وأشجار البرتقال والكروم والعنب المتسلقة "**[51]، لكن مع كل هذه الدلائل التي أشارت الى مدى صلاحية الاراضي العراقية للزراعة وحالة الزراعة قبل الاحتلال البريطاني فأنها شهدت تراجعا كبيرا خلال مرحلة الاحتلال البريطاني المباشر للعراق، وعلى الرغم من هذا التراجع الكبير في الزراعة فان الملاحظ ان واردات الضرائب الزراعية كانت كبيرة جداً، اذ شكلت حوالي ثلثي ايرادات السلطات البريطانية من الضرائب خلال العام الواحد وأخذت ترتفع من عام الى اخر، كان سبب هذا الارتفاع يعود الى الضرائب الكثيرة والثقيلة التي كانت على كاهل الفلاحين[52]، فضلا عن الاساليب التي اتبعتها السلطات البريطانية في جباية الضرائب، ولاسيما ان السلطات خولت الموظفين البريطانيين باستخدام اي وسيلة في جمع تلك الضرائب، وخير دليل على ذلك قول احد الموظفين البريطانيين في شؤون الضرائب بان كبار المسؤولين اطلقوا ايديهم في مسألة تقدير الضرائب وتركوهم احرارا طالما انهم كانوا يجبون الاموال المطلوبة، وأنهم يدققونها بالشكل الذي يدر عليهم اموالاً طائلة[53]، وهذا ما اكده حاكم الحلة السياسي في كتاب رفعه الى دائرة الحاكم الملكي العام في بغداد يقول فيه"**ان اهم معضلة تجابه الحاكم السياسي هي جمع اكبر كمية ممكنة من القمح والشعير لسد حاجات الجيش من اناس اعتادوا ان لا يدفعوا إلا كميات ضئيلة الى الحكومات السابقة مقارنتا بما يدفعونه حالياً"**[54]، لذلك فقد عانى العراقيون كثيرا من الموظفين البريطانيين الذين كان همهم الوحيد جمع الاموال المطلوبة دون الالتفات الى مشاكل السكان[55].

ذكرت جريدة " **التايمس**" البريطانية في عددها الصادر في الثالث والعشرين من ايلول عام 1919 ان ضغط الضرائب والرسوم على ابناء هذه الفئة من اصحاب الاراضي تحول الى عبء جديد على امكاناتهم الاقتصادية المحدودة، وذلك لان مقدار مثل تلك الضرائب والرسوم بلغت في بعض الاحيان، وباعتراف الوثائق البريطانية حوالي ربع قيمة الارض الاصلية، وأصبحت هذه الاراضي تخضع كذلك لمشيئة الحكام الجدد الذين استولوا على مشاريعهم بأسعار كانت دون السعر الحقيقي للأرض آنذاك، مما اثار استياء كبير من ملاكي تلك المدن[56].

فضلا عن أساليب الجباية التي كانت واحدة من اهم عوامل سخط وتذمر العراقيين، فقد كانت طريقة التخمين هي المتبعة في زمن الاحتلال العثماني، وهي تكون بمجرد النظر الى المحاصيل يستوفى منها الضرائب، اما في عهد الاحتلال البريطاني فأنها اختلفت نوعا ما اذ جرى مسح شامل للحاصلات الزراعية لبعض المناطق لكي تستوفى الضريبة منها نقدا[57]، كما ان دائرة الواردات انتهجت نهجا استغلالي للفلاحين العراقيين، حتى اخذت تزداد سنة بعد اخرى[58]، وحتى اللجان التي كانت السلطات البريطانية ترسلها لأجل تقدير الضرائب على الحاصلات الزراعية كانت لجان غير كفؤة وانتهجت سياسة لا تطابق الحق والعدل في فرضها على الفلاحين، فمثلا كانت هذه اللجان تصدر احكاما على خمسة فدادين لعدة اشخاص بالشكل التالي، تقدر الضريبة على الفدانين الاوليين بألفين روبية، وعلى الفدانين الاخرين بخمسمائة روبية، وعلى الفدان الاخير بمقدار خمسة وسبعين روبية، وذلك بمجرد المرور من خلال تلك الاراضي[59]، لذلك فان هذه الاساليب واجهت انتقادات كثير سواء من العراقيين او من البريطانيين انفسهم، اذ انتقد القائد العام للقوات البريطانية في العراق هولدن الاسلوب الرتيب الذي كان تسلكه السلطات من الموظفين المدنيين والحكام السياسيين، ولاسيما في موضوع تخمين الحاصلات وجباية الضرائب المطلوبة منها[60].

كانت سلطات الاحتلال البريطانية تقوم بجباية الضرائب بالقوة من الفلاحين، اذ كانت تستعمل العقوبات المعنوية والجسدية بحق المتهربين عن دفع الضرائب[61]، وكانت لا تتوانى استخدام شتى الوسائل البربرية لإجبارهم على دفعها بما فيها الاسلحة الثقيلة من قاذفات القنابل (المدافع) وغيرها[62]، بل الاكثر من ذلك انها كانت تقصف القرى بالطائرات في حالة امتناع ساكنيها عن دفع الضرائب[63]، كما ان السلطات البريطانية كانت تقوم بمعاقبة المتهربين والممتنعين عن اداء الضريبة بأساليب مختلفة، ففي العمارة مثلا كان يجبر المتهرب على ارتداء ملابس حمراء والطواف به في الاسواق والمدن اذا كان من سكان المدن وفي القرية اذا كان من سكان القرية وغيرها[64]، فضلا عن الاساليب الاخرى فقد وصف احد الموظفين البريطانيين عملية الجلد بالسوط علانية وإمام حشد من الناس لأحد الاشخاص، اذ قال (وراحت الضربات تهوى على ظهره العاري بدقة رتيبة وببطء شديد حتى تجاوزت الاثنتي عشر ضربة، الى ان تهرش جلده وامتزج بعضه ببعض وتهاوى ساقطا على الارض)[65]، لذلك كان الفلاحون مرغمون على تسليم الحاصلات الزراعية والضرائب المختلفة التي كانت في زيادة مستمرة الى السلطات البريطانية[66]، لذلك فان واردات سلطات الاحتلال البريطانية من الضرائب الزراعية كانت في ارتفاع مستمر، اذ شهدت ارتفاعا كبيرا مقارنة مع السنوات السابقة، وكذلك مقارنة مع الانتاج الزراعي في هذه السنوات وهذا ما تظهره لنا الارقام، فقد تمكنت السلطات في عام 1918 من جباية واردات من ضريبة الاراضي والكودة اكثر من ما جبي في اي سنة من السنوات السابقة لها ولاسيما في سنوات الاحتلال العثماني للعراق، اذ جبت السلطات العثمانية في سنة 1911-1912 حوالي (96.977 الف روبية) من ضريبة الاراضي والكودة، فيما تمكنت نظيرتها البريطانية من جمع اكثر من (157.474 الف روبية) من نفس الضرائب في عام 1918، بينما تمكنوا من جمع اكثر من ذلك في عام 1919 اذ جمعت حوالي (182.234 الف روبية) اي ما يقارب ضعف ما جمعه العثمانيون خلال سنة واحدة من سنوات احتلالهم للعراق، وعلى هذه الشاكلة بالنسبة لباقي الضرائب[67]، هذا على الرغم من النقص الذي ظهر في الانتاج الزراعي ونتيجة لهذا الارتفاع في نسبة الضرائب وقع الملاكون الصغار والمتوسطين ضحية لكبار الملاكون تحت ضغط الديون التي استغلوها لتسديد الضرائب الثقيلة عليهم[68]، لذلك فان جريدة التايمس اللندنية ذكرت في مقالتها الافتتاحية في عددها الصادر يوم ثالث والعشرين من ايلول 1919 بان سياسة بريطانيا الزراعية كانت موجهة بالأساس للقضاء على الحيازة الصغيرة للأراضي[69].

كانت سياسة السلطات البريطانية تتركز على تعين شيوخ العشائر الموالين للحاكم البريطاني ومنفذين للسياسة البريطانية لقاء استحواذهم على ملكيات كبيرة من الاراضي الزراعية فضلا عن رواتب وغيرها من الامتيازات الاخرى[70]، كما كانت السلطات البريطانية تمنحهم حق جباية الضرائب من عشائرهم[71]، لذلك صار هم شيخ العشيرة الاول الحصول على الاموال بأية وسيلة كانت، حتى انهم لم يتورعوا عن تسليفهم بالربا واستغلال جهد الفلاحين[72]، اذ كان اصحاب الاراضي وشيوخ العشائر يستغلون عجز الفلاحين عن دفع الضرائب المفروضة عليهم وعدم امتلاكهم للحبوب من اجل الزراعة في الموسم الجديد، اذ يقومون بتسليفهم الحبوب والأموال وعلى الفلاحين ان يدفعوا ضعف ما استلفوه او اكثر من ذلك، وخير دليل على ذلك ما ذكره الحاكم السياسي في كردستان ايام الاحتلال البريطاني للعراق دبليو. ار.هي. في مذكراته في خضم حديثة عن الزراعة قائلا " **فان قام صاحب الارض بتسليف المزارع حب الحصيد او اعادة حيوانات الحرث فعلى الاخير ان يدفع ضعفين او ثلاثة اضعاف ما قد استلفه** "[73]، حتى انتهت مكانة الشيخ الكريمة في نفس الفلاح وصارت العلاقة تقوم على الخوف من المأمورين وحواشيه[74]، مما ادى الى تصادم بين هؤلاء مع عشائرهم واجج الحقد والرفض في نفوس ابناء عشائرهم الذين لا يستطيع اغلبهم التنفيس عنها بسبب دكتاتورية رؤساء عشائرهم، ولاسيما وان بعضهم اصبح لدية قوة عسكرية تدعى (الشبانة) تحت امرته فضلا عن الدعم العسكري البريطاني لهم[75]، اما الشيوخ الذين كانوا يرفضون ان يتسلطوا على ابناء جلدتهم فقد اضطروا الى التنازل عن الرئاسة الى احد افراد العشيرة[76].

اعترف القائد العام للقوات البريطانية في العراق ابان ثورة العشرين الفريق هولدين في كتابه ثورة العراق 1920 صراحة بان السلطات البريطانية قد حملت العراقيين فوق طاقتهم ويقول **"ان طريقة بريطانية بإعطاء جباية الضرائب الى شيوخ العشائر قد اثقلت كاهل المزارعين، ولو كان التعامل مع هؤلاء الفلاحين مباشرا لا مكن تفادي طمع رؤسائهم ولأنعدم السبب في تذمرهم وشكواهم اصلا، ذلك ان عبء الضرائب في نظامنا لهين خفيف على كاهل المزارع بالنسبة الى ما كان عليه ابان حكم الاتراك اصلا "**[77].

كما ان الرؤساء والمختارين في القرى كانوا على حظ من التأييد الكافي ليبتزون بقيمة 2.5% من المحاصيل وكل ما تعجز السلطات عن الحصول عليها نتيجة التخمين الخاطئ وهم الذين يخبئون كميات كبيرة من الحبوب عندما يكون المخمنون خارجيين، وفي كل مكان يبتز لان اكثر ما يستطيع من الفلاح ويكون عون له في غش السلطات لكي تكون حصته الخاصة اكثر[78]، كما كان النظام السركلة واقعا ثقيلا على الفلاحين بعد اعادة العمل به، اذ كثيرا ما صادف ان كان انتاج النخيل مثلا لا يسد ثمن الضريبة المفروضة عليه ولأنهم كانوا يأخذون مبالغ اضافية تصل في بعض الحالات الى خمس حصة السلطات من المحصول[79].

فرضت السلطات البريطانية الضرائب بصورة دقيقة بغض النظر عن ما تعانيه البلاد من كوارث طبيعية، مما جعل بعض الشيوخ يعمدون الى التنازل عن قسم من اراضيهم للتخلص من اعبائها، وقد امتدت هذه الضرائب الى اغلب اوجه الحياة العامة[80]، ليس هذا فحسب بل ان السلطات البريطانية كانت تقوم بمصادرة بعض الاراضي الزراعية بحجة اقامت معسكرات لها او شق الطرق فيها، والاستيلاء على دور الملاكين لإيواء الجنود البريطانيون، مما ولد شعورا بالضيق وعدم الرضا بين اصحاب هذه الدور، كما استملكت عدة مقاطعات من اصحابها لاستخدامها لأغراض عسكرية تشرف عليها دائرة الواردات، ولم يسلم من اسلوب المصادرة حتى اصحاب الحوانيت وأمثالهم من المساس بأوضاعهم ووضعت بريطانيا اليد على بعضها لإغراض عسكرية فضلا عن فرض ضريبة على الايجار السنوي[81]، فضلا عن الاضرار الكبيرة التي حلت بالأراضي الزراعية نتيجة العمليات العسكرية وترك الفلاحون لأراضيهم وإجبارهم على العمال في المعسكرات الاحتلال والاشتراك في القتال، مما ادى الى انخفاض الانتاج الزراعي بشكل كبير ولحاجة سلطات الاحتلال الماسة الى الانتاج الزراعي من اجل توفير الحبوب لقوتها وكونها مورداً اقتصادياً مهماً[82].

وفي حال امتناع الضرائب فان السلطات البريطانية كانت تصف الذين لا يدفعون الضرائب وتبريرا لسياستها في استعمال الشدة في جباية الضرائب بأنهم غير متعاونين معهم، الامر الذي يجعلهم يوسعون من هذه السياسة[83]، ليس هذا فحسب بل كانت السلطات البريطانية تضع شروط وعقبات كبيرة امام اي شخص يريد ان يتقدم بشكوى على الظلم الذي يتعرض له جراء السياسة الضريبية البريطانية وطرق الجباية ، فعلى سبيل المثال قام مساعد الحاكم السياسي العام في الديوانية الكابتن ديلي(Daly)، بوضع شروط قاسية لكل من يتقدم اليهم بالشكوى عن الجباية او التقدير وذلك من خلال جعل المشتكي يضع مبلغ قدرة مئة روبية كأمانات يتم مصادرتها اذا عجز المشتكي عن اقناع الكابتن بأحقيته بالشكوى او طلبه[84].

اتجهت السلطات البريطانية، حتى تظهر على أنها عادلة في مسالة جباية الضرائب الزراعية الى وضع أساليب لا تتلاءم مع الواقع لعل من هذه الاساليب انها ربطت تخفيض نسبة الضريبة عن الحاصلات الزراعية اذا ما كانت هناك زيادة في الانتاج الزراعي، اذ اقرنت تخفيض معدل الضرائب بزيادة الانتاج على المحاصيل الشتوية املا في تشجيع والضغط على الفلاحين لتوسعت رقعت الاراضي المزروعة حسب ما يدعون[85]، فقد اخبرت السلطات الملاكين بتخفيض الضرائب على المحاصيل الشتوية من 40% الى 33.5% وجعلها 25% على المحاصيل الصيفية كلما كان الانتاج افضل، لكن الواقع كان يشهد تضيق رقعت الزراعة وليس اتساعها[86].

عانى الفلاحون العراقيون من اصحاب المواشي كثيرا في زمن الاحتلال البريطاني المباشر ليس من ضريبة الكودة فحسب بل من ضريبة "الخاوة " التي كانت تفرض على مواشيهم عند مرورها في مناطق التي تسكنها عشائر، اذ كانت عشيرة شمر الجربا على سبيل المثال منذ زمن بعيد تقوم بفرض الخاوة على الاغنام والمواشي التي تعود الى العشائر الاخرى التي تمر في مناطقها في الجزيرة بين بغداد والموصل بمباركة السلطات البريطانية، اذ ان السلطات البريطانية على ما تمتلكه من مقدرة عسكرية جبارة قادرة على ان تمنع مثل هذا العمل وان تحد منها، لكنها لم تفعل ذلك، بسبب ما تدره هذه العشائر من اموال كبيرة لها، فضلا عن محاولة السلطات البريطانية الى ترسيخ سياستها **"فرق تسد"** بين العشائر مما يرسخ نفوذها بشكل كبير[87].

ان السياسة المالية التي اتبعتها سلطات الاحتلال البريطانية، نجحت لحد كبير في تقليل العبء المالي على الادارة المدنية لسلطات الاحتلال بتوفيرها الاموال اللازمة للإدارة، لكنها في الوقت نفسه انعكست سلبيا على ابناء العراق بصورة عامة ومعظم أبناء العشائر بصورة خاصة، اذ كانت الحاصلات العشائرية من الاراضي الزراعية هي الهدف الرئيسي في بادئ الامر، لكن سرعان ما صار تحصيل الضرائب هو الاعتبار الاول الذي يعد معيارا لخضوع العشائر للنظام الجديد، كما شجعت ونمت نظام الاقطاعي من خلال الزام الاراضي لشيوخ العشائر بتفويضهم بجباية الضرائب منهم[88].

أثرت سياسة بريطانية الضريبية في مجال الزراعة ونمط الحياة الاقتصادية والمهن والفلاحين ودعم نظام الاقطاع، مما انعكس ذلك على بقاء الزراعة العراقية متخلفة وعانى الفلاحون كثيراً من التعسف والاضطهاد ولم يحصلوا إلا على نسبة 20% -30% من المحصول في افضل الاحوال والباقي يذهب بين حصة السلطات كضرائب وحصة الشيخ والملاك والسركال[89].

أشار بعض المؤرخين الى انه لم يحدث في اي جزء من العالم ان تعرض الانتاج الزراعي فيه الى ضرائب فادحة كالتي شهدتها مناطق العراق وتحديداً مناطق الري فيه اواخر العهد الاحتلال العثماني وعهد الاحتلال البريطاني، كما قيل ان لم يحدث في اي عهد ان اجبر الفلاحون العراقيون في الفرات الاوسط على دفع الضرائب كالتي دفعوها خلال المدة مابين 1918-1921 للسلطات البريطانية[90].

ان هذه الزيادة في الضرائب لم تعود بالنفع على الفلاحين، بل اخذوا يعملون لدى البريطانيون بالسخرة[91]، فقد كان الفلاح العراقي عليه ان يؤدي للمحتلين ما كان يؤدي للسلطات العثمانية المحتلة من اعمال السخرة او اعمال الزامية لقاء اجور قليلة، مما كان يؤدي الى ابعاد الالاف من الفلاحين عن اعمالهم الاصلية، وباعتراف المسؤولين البريطانيين انفسهم بأنهم في بعض الحالات كانوا يلجئون فيها الى استخدام القوة لجمع الناس في المناطق الزراعية النائية منها بسبب حاجتهم الى الايدي العاملة لإنجاز مشاريعهم العسكرية وغيرها والتي مس قسم منها مصالح الفلاحين وأثرت بشكل مباشر على الانتاج الزراعية لتلك المناطق[92].

لذلك تميزت مدة الاحتلال البريطاني للعراق بتناقص اعداد الفلاحين، وذلك بسبب سوء معاملة ملاك الاراضي لهم، وكثرة الضرائب المفروضة عليهم، ولاسيما اذا كانت الاراضي الزراعية تابعة لمالك موالي للسلطات البريطانية، اذ حرص هؤلاء على محاسبة الفلاحين وإنهاكهم بالضرائب، وكان الفلاحون الذين ليس لهم ارض من الذين جردوا منها خلال الحرب مضطرين للعمل لدى ميسوري الحال او الهجرة الى المدينة من اجل الحصول على العمل[93]، كما ان بعض الشيوخ اضطروا الى التنازل عن رئاسة عشائرهم بسبب سياسة البريطانية التي ترمي الى جعلهم اقطاعيين على ابناء عشائرهم، ومن هؤلاء شيخ عشيرة عفك في عام 1919، وأضطر البعض الاخر الى التنازل عن قسم من اراضيهم منهم صكبان ابو جاسم رئيس عشيرة البدير ليقلل عبء الضرائب عليه، كما اتجه بعضهم الى القروض والبيع الاتجاه لإعمال التجارة في المدن، حتى اشارت التقارير البريطانية الى ان العشائر قد اصبحت مطالبة بدفع مبالغ تفوق طاقتها[94].

ان شدة الضرائب على الفلاحين دفعت جريدة العرب الى القول" **ان الضرائب المفروضة على الفلاحين التي اضطرتهم الى بيع اثاثهم ليوفي جباة الحكومة ... فكانت نتيجة الجور هرب الفلاحين** "[95].

كان للسياسة الضريبة البريطانية الدور الاكبر في تراجع الزراعة، اذ ساهمت بشكل كبير في اثقال كاهل الفلاحين الذين لم يستطيعوا تحمل الضغط الذي يسلط عليهم من السلطات وضرائبها الفادحة بعض الشيوخ والسراكيل، لذلك فقد ترك بعضهم هذه المهنة متجهين صوب المدن لإيجاد عمل اخر، مما ادى الى تراجع الانتاج الزراعي خلال مرحلة الاحتلال البريطاني المباشر للعراق .

الخاتمة

ارتكزت السياسة الضريبية البريطانية على الزراعة في العراق على مدى سيطرة العسكرية للقوات البريطانية خلال الحرب العالمية الاولى(1914-1918)، اذ اتخذت السلطات البريطانية سياسة اللين واعفاء الفلاحين من افراد العشائر من الضرائب الزراعية في ايامها الاولى في العراق، ولكن الحال تغير بعد مدة وجيزة حينما اصبحت سيطرتها على العراق شبه تامة ، فقد انتهجت سياسة ضريبية استغلالية أثرت كثيرا على الزراعة.

ادت السياسة الضريبية البريطانية الى تدهور الزراعة بسبب الجشع الذي كانت السلطات البريطانية تمتاز به، اذ حاولت السلطات البريطانية الحصول على اكبر قدر ممكن من الضرائب والرسوم الزراعية من اجل سداد نفقاتها العسكرية والادارية، مما ولد ضغطاً كبيرا على الفلاحين وهذا ما أثر سلباً على الانتاج الزراعي وادى الى تدهوره آنذاك.

على الرغم من كثرة الضرائب الرسوم المفروضة على الزراعة، الا ان لم يصرف على تطوير الانتاج الزراعي في العراق خلال حقبة الاحتلال الا نزرا قليلا يكاد لا يذكر، لذلك وطبقا لأنظمة الضرائب العالمية فان هذه الاموال التي تجبى من الضرائب لا تعد ضرائب، لان الغرض من فرض الضرائب طبقا لتلك الانظمة تحقيق منفعة عامة من خدمات وغيرها لدافع الضريبة وهذا ما لا نجده في السياسة الضريبية البريطانية اتجاه الزراعة.

الهوامش

(1) محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة، مطبعة تموز، دمشق، 2012، ص24 .
(2) عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق(1914-1932)، دار الحرية، بغداد، 1978، ص449.
(3) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، دار الكتب، بيروت،1971، ص263.
(4) المصدر نفسه ، ص252 .
(5) المصدر نفسه ، ص263 .
(6) مقتبس من: هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط2، المطبعة الاهلية، عمان، 2009، ص408 .
(7) مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة من القائد العام او بتفويض منه من 11 مارج سنة 1917 الى 30 سبتمبر 1920، مطبعة دنكور الحديث، بغداد، 1936، البيان رقم (54) ، ص229-230 .
(8) دبليو ار .هي ، مذكرات دبليو ار . هي الحاكم السياسي العام في كردستان ايام الاحتلال (1918-1920)، ترجمة : فؤاد جميل ،دار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، ص117-118 .
(9) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص451-452 .
(10) دبليو ار .هي، المصدر السابق ، ص118.
(11) مجموعة البيانات والإعلانات ، المصدر السابق ، البيان رقم (15) ،ص40 .
(12) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق ، ص458 .
(13) مجموعة البيانات والإعلانات، المصدر السابق ، البيان رقم (54) ، ص230 .

(14) ألف دي ل . رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية(1914-1966)، ترجمة: كاظم سعد الدين، ج2، بيت الحكمة، بغداد،2013، ص174 .
(15) مجموعة البيانات والإعلانات ، المصدر السابق، البيان رقم (54)، ص230-231 .
(16) خليل ابراهيم الخالد و مهدي محمد الازري، تاريخ احكام الاراضي في العراق، دار راشد، بيروت، د. ت، ص70 .
(17) نقلا عن : كاظم مظفر، ثورة العراق التحررية عام 1920، ج2، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1972، ص19 .
(18) جريدة العرب ، العدد (567) ، 2 حزيران 1919 .
(19) د.ك .و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفة 400 ، تقارير زراعة (1917-1925)، و 3 ، ص9 .
(20) حسن داخل عطية، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كربلاء (1921-1939)، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2013، ص44 .
(21) ايناس جبار سعيد الحسناوي ، سوق الشيوخ(1915-1958)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2013، ص61.
(22) اسامة الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني(1917-1920)، دار الشرق، بغداد، 2009، ص79 .
(23) المس بيل ، المصدر السابق، ص265؛ سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، 1973، ص84 .
(24) عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، مطبعة الارشاد، بغداد، 1963،ص233-234 .
(25) اسامة الدوري ، المصدر السابق ، ص79 .
(26) رزاق كردي حسين العابدي ، كربلاء في سنوات الاحتلال البريطاني(1914-1921)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، جامعة الدول العربية، 2002، ص68 .
(27) ايناس جبار سعيد الحسناوي ، المصدر السابق ، ص61 .
(28) عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق(1914-1945)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2013،ص255-256؛ كامل علاوي الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي، تاريخ العراق الاقتصادي، ج3، مطبعة الزمان، بغداد، 2013، ص85 .
(29) محمد حميد حمزة ، قضاء المحمودية دراسة تاريخية في احواله الادارية والاجتماعية والاقتصادية حتى عام 1958، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص325.
(30) فيليب ايرلاند ، العراق دارسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2013، ص141-142.
(31) كاظم المظفر ، المصدر السابق ، ص20 .
(32) المس بيل ، المصدر السابق، ص265.
(33) سمير عباس ريكان العبودي ، الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح (1921-1958)، رسالة ماجستير ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، 2011، ص94 .
(34) رزاق كردي حسين العابدي، المصدر السابق ، ص69؛ حسن داخل عطية ، المصدر السابق ، ص44.
(35) اسامة الدوري ، المصدر السابق ، ص80 .
(36) المس بيل، المصدر السابق، ص173 ؛ سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني(1920-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002، ص66.
(37) وميض جمال عمر نظمي ، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العراقية العربية(الاستقلالية) في العراق، ط2، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1985 ، ص218 .
(38) ارقام الجدول نقلا عن: المس بيل ،المصدر السابق،ص357 ؛ وميض جمال عمر نظمي، المصدر السابق، ص221؛ هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية(1932-1958)، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، 2011، ص355.
(39) محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ط2 ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت ، ص11.
(40) كامل سلمان الجبوري ، الكوفة في ثورة العشرين، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1972، ص17 .
(41) عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار ، ثورة العشرين في العراق، د.ط، د.م، د.ت، ص94 .
(42) محمد حسين زبون الساعدي ، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني(1915-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000، ص43 .
(43) كمال مظهر احمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي، مطبعة الزمان، بغداد،1977، ص44 .
(44) محمد حسين زبون الساعدي ، المصدر السابق ، ص43 .
(45) كمال مظهر احمد ،دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد، 1978، ص24 .
(46) حسن داخل عطية ، المصدر السابق ، ص45 .
(47) اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني(1921-1932)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989، ص11 .
(48) حسن داخل عطية ، المصدر السابق ، ص45 .
(49) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق(1945-1958)، د.ط، بغداد، 2009، ص21 .

(50) هنري فوستر ، المصدر السابق ،ص405 .
(51) محمد صالح الزيادي ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي سي.ام.كرستجي(1916-1917)، مجلة ادأب البصرة، مج(2)، العدد(63)، البصرة، 2012، ص711-712 .
(52) Haider Land, Problms of Iraq ph D Dissertion, Unaversity of London. 1942, p615-616 . .

(53) علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق (1914-1921)، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017، ص206 .
(54) مقتبس من: كاظم المظفر، المصدر السابق ، ص18 .
(55) احمد عيد جاسم المسعودي، موقف العراق من صلاحيات وامتيازات الموظفين البريطانيين في العراق(1921-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 1999، ص34 .
(56) نقلا عن : كمال مظهر احمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي ، ص46.
(57) نديم عيسى ، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص22 .
(58) علي ناصر حسين ، المصدر السابق، ص181 .
(59) د.ك.و.،ملفات البلاط الملكي،ملفة 311/1413، التقارير المالية والاقتصادية، 1932،و8 ، ص14 .
(60) كاظم المظفر ، المصدر السابق ، ص18 .
(61) هلال كاظم حميري الشبلي، المصدر السابق،.ص355 ؛عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق(1920-1939)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005، ص40.
(62) ل. ن. كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، مطبعة واوفسيت الديواني، بغداد، 1985، ص124 .
(63) عماد احمد الجواهري ، المصدر السابق، ص459 .
(64) كمال مظهر احمد ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية ، ص31-32 .
(65) مقتبس من: علي ناصر حسين ، المصدر السابق، ص86 .
(66) عمار يوسف عبد الله ، المصدر السابق ، ص254 ؛ رزاق كردي حسين العابدي، المصدر السابق ، ص76.
(67) محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة ، ص25.
(68) اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص11 .
(69) نقلا عن : ل . ن . كوتلوف ، المصدر السابق ، ص121-122 .
(70) عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار ، المصدر السابق ، ص94-95 .
(71) حسن موات حسين الفرطوسي ، موقف عشائر جنوب العراق من الاحتلال البريطاني للعراق(1914-1918)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2017، ص163 .
(72) اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص11 .
(73) دبليو ار . هي ، المصدر السابق ، ص117-118 .
(74) اسماعيل نوري ميسر الربيعي ، المصدر السابق ، ص11 .
(75) حسن موات حسين الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص163 .
(76) Rafaal Rene Ortega Fabal, The British Administration of Iraq and Its Influence on The 1920 Revolution, Masters Thesis, Department of Archeology Conservation University of Oslo, 2015, p76.
(77) المر هولدين ، ثورة العراق 1920، ترجمة: فؤاد جميل، مطبعة الزمان، بغداد، 1965 ، ص43 .
(78) دبليو ار . هي ، المصدر السابق ، ص118 .
(79) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق ، ص25 .
(80) محمد صالح حنيور الزيادي ، الحكومة العراقية المؤقتة، ص24.
(81) فلاح محمود خضير البياتي و عبد الكريم حسين عبد ، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الاوسط(1917-1920)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد(6)، جامعة بابل، 2012 ، ص431 .
(82) حسن موات حسين الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص165-166 .
(83) محمد حسين زبون الساعدي ، المصدر السابق ، ص43 .
(84) عمار يوسف عبد الله ، المصدر السابق ، ص258 .
(85) S. Haider ، op . Cit p615.
(86) اسامة الدوري ، المصدر السابق ، ص79 .
(87) سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، المصدر السابق ، ص66-67 .
(88) حسن موات حسين الفرطوسي ، المصدر السابق ، ص168 .
(89) صبا حسين مولى ، تأثير الاحتلال البريطاني على الاوضاع الاقتصادية في العراق (1918-1921) ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد (45) ، بغداد ، 2017 ، ص174-175 .
(90) S. Haider ، op . Cit p615

(91) عباس كاظم ، ثورة 1920 ، ترجمة : حسن ناظم ، دار التنوير ، بيروت ، 2014 ، ص128 .
(92) كمال مظهر احمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي ، ص45 .
(93) المصدر نفسه ، ص45 .
(94) عمار يوسف عبد الله ، المصدر السابق ، ص252.
(95) جريدة العرب ، العدد (22) ، 18 / 7 /1919 .

قائمة المصادر

اولا: الوثائق غير المنشورة

1- د.ك .و ، ملفات البلاط الملكي، ملفة 400 ، تقارير زراعة (1917-1925)، و 3 .
2- د.ك.و.، ملفات البلاط الملكي، ملفة 311/1413، التقارير المالية والاقتصادية، 1932،و8 .

ثانيا: الوثائق المنشورة

1- مجموعة البيانات والإعلانات الصادرة من القائد العام او بتفويض منه من 11 مارج سنة 1917 الى 30 سبتمبر 1920، مطبعة دنكور الحديث، بغداد، 1936.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

أ- الرسائل والاطاريح باللغة العربية

1- اسماعيل نوري مسير الربيعي ، تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني(1921-1932)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 1989.
2- احمد عيد جاسم المسعودي، موقف العراق من صلاحيات وامتيازات الموظفين البريطانيين في العراق(1921-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 1999.
3- ايناس جبار سعيد الحسناوي ، سوق الشيوخ(1915-1958)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة ذي قار، 2013.
4- حسن داخل عطية، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كربلاء (1921-1939)، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2013.
5- حسن موات حسين الفرطوسي ، موقف عشائر جنوب العراق من الاحتلال البريطاني للعراق(1914-1918)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 2017.
6- رزاق كردي حسين العابدي ، كربلاء في سنوات الاحتلال البريطاني(1914-1921)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، جامعة الدول العربية، 2002.
7- سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني(1920-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.
8- سمير عباس ريكان العبودي، الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في قلعة صالح (1921-1958)، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2011.
9- عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق(1920-1939)، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.
10- محمد حسين زبون الساعدي، لواء العمارة في عهد الاحتلال والانتداب البريطاني(1915-1932)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، 2000.

11- محمد حميد حمزة، قضاء المحمودية دراسة تاريخية في احواله الادارية والاجتماعية والاقتصادية حتى عام 1958، رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بغداد، 2013.
12- هلال كاظم حميري الشبلي، الريف في الصحافة العراقية(1932-1958)، اطروحة دكتوراه، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، جامعة الدول العربية، 2011.

ب-الرسائل والاطاريح باللغة الانكليزية

1- Rafaal Rene Ortega Fabal, The British Administration of Iraq and Its Influence on The 1920 Revolution, Masters Thesis, Department of Archeology Conservation University of Oslo, 2015.

رابعا: كتب المذكرات العربية والمعربة

1- دبليو ار .هي ، مذكرات دبليو ار . هي الحاكم السياسي العام في كردستان ايام الاحتلال (1918-1920)، ترجمة : فؤاد جميل ،دار العربية للموسوعات، بيروت، 2008.

خامسا: الكتب العربية والمعربة

1- اسامة الدوري، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني(1917-1920)، دار الشرق، بغداد، 2009.
2- ألف دي ل . رش ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية(1914-1966)، ترجمة: كاظم سعد الدين، ج2، بيت الحكمة، بغداد،2013.
3- المر هولدين ، ثورة العراق 1920، ترجمة: فؤاد جميل، مطبعة الزمان، بغداد، 1965.
4- المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، دار الكتب، بيروت،1971.
5- خليل ابراهيم الخالد و مهدي محمد الازري، تاريخ احكام الاراضي في العراق، دار راشد، بيروت، د. ت.
6- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق(1945-1958)، د.ط، بغداد، 2009.
7- سعيد عبود السامرائي ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف الاشرف، 1973.
8- عباس كاظم ، ثورة 1920 ، ترجمة : حسن ناظم ، دار التنوير ، بيروت ، 2014.
9- عبد الله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة 1920، مطبعة الارشاد، بغداد، 1963.
10- عبد العظيم عباس عبد الحسين نصار ، ثورة العشرين في العراق، د.ط، د.م، د.ت.
11- عماد احمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق(1914-1932)، دار الحرية، بغداد، 1978.
12- عمار يوسف عبد الله، السياسة البريطانية تجاه عشائر العراق(1914-1945)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2013.
13- علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق (1914-1921)، مؤسسة ثائر العصامي، بغداد، 2017.

14- فيليب ايرلاند ، العراق دارسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر الخياط، ط2، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2013.
15- كاظم مظفر، ثورة العراق التحررية عام 1920، ج2، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1972.
16- كامل سلمان الجبوري ، الكوفة في ثورة العشرين، مطبعة الآداب، النجف الاشرف، 1972.
17- كامل علاوي الفتلاوي و حسن لطيف الزبيدي، تاريخ العراق الاقتصادي، ج3، مطبعة الزمان، بغداد، 2013.
18- كمال مظهر احمد ، ثورة العشرين في الاستشراق السوفيتي، مطبعة الزمان، بغداد،1977.
19- _____ ، دور الشعب الكردي في ثورة العشرين العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد، 1978.
20- ل. ن. كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق، ترجمة: عبد الواحد كرم، مطبعة واوفسيت الديواني، بغداد، 1985.
21- محمد سلمان حسن ، طلائع الثورة العراقية ، ط2 ، مطبعة العاني ، بغداد ، د.ت.
22- محمد صالح حنيور الزيادي، الحكومة العراقية المؤقتة، مطبعة تموز، دمشق، 2012.
23- نديم عيسى ، الفكر السياسي لثورة العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.
24- هنري فوستر ، نشأة العراق الحديث، ترجمة: سليم طه التكريتي، ط2، المطبعة الاهلية، عمان، 2009.
25- وميض جمال عمر نظمي ، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العراقية العربية(الاستقلالية) في العراق، ط2، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1985.

سادسا: الكتب باللغة الانكليزية

1- Haider Land, Problms of Iraq ph D Dissertion, Unaversity of London. 1942.

سابعا: البحوث والمقالات المنشورة

1- صبا حسين مولى ، تأثير الاحتلال البريطاني على الاوضاع الاقتصادية في العراق (1918-1921)، مجلة دراسات تاريخية ، العدد (45) ، بغداد ، 2017.
2- فلاح محمود خضير البياتي و عبد الكريم حسين عبد ، سياسة الاحتلال البريطاني للعراق في منطقة الفرات الاوسط(1917-1920)، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد(6)، جامعة بابل، 2012.
3- محمد صالح الزيادي ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البصرة من خلال كتاب الرحالة الهندي سي.ام.كرستجي(1916-1917)، مجلة ادأب البصرة، مج(2)، العدد(63)، البصرة، 2012.

ثامنا: الصحف والمجلات

1- جريدة العرب ، العدد (567) ، 2 حزيران 1919 .
2- جريدة العرب ، العدد (622) ، 18 / 7 /1919 .